

سبع حقائق تدحض طعناً استهدف عقيلة السعدون والزعم بوقوفها وراء الإنتحار

الزوجة المكلومة بحادث الوفاة حافظت على بيت العائلة برباطة جأش

لماذا حاول بعض السياسيين العبث بالسيرة العائلية لعبد المحسن السعدون ؟



(عبد المحسن السعدون) الرابع من اليسار والاول من اليمين (تاجي السوداني) سنة 1922

الحدث المزعوم والتغطية عليه وليس الانتحار ، في حين كانت معسكرته مفتوحة مع خصومة وكان الوطن في عينه اذا صح التوصيف وكانت المعركة السياسية وكانت توقيعات ومتكبريات سريعة متلاحقة ومتسارعة فإي بطر اجتماعي هذا الذي دفع السعدون للانتحار انتكاساً لحياته الخاصة .

4- لو ان التصرفات المزعومة هي السبب وراء وضع حد لحياته لما سارع بعض خصومه واصدقائه الى الاسراع في اظهار حدث الانتحار على انه رسالة عالية وضعت البلاد امام مسؤوليها المتصل من الذنوب التي ارتكبوها . ويكفي في ذلك مراسم تشييعه وتوديعه والسعي الى اقامة نصب له في وسط بغداد وان يكون هناك شارعا رئيسا في العاصمة بحمل اسمه .

5- ان زوجته المكلومه بحدوثاته كان يكمن ان تلتمس اوضاعها وتترك البلاد الى ديار عائلتها في تركيا لوضع ستر على الحادث لكنها على العكس من ذلك ظلت محتفظة برباطة جأشها وحافظت على بيت زوجها واستمرت بتربية ابنائها على وفق المعايير الاخلاقية والاجتماعية الاصلية التي كانت تميز حياة زوجها الراجل .

6- ان ما يقال عن وجود وثيقة ضمن ارث وزارة

زوجة السعدون ذات الاصول التركية للنيل منه ولكي اضع القارئ الكريم في الوصول الى قناعة بما ذهبت اليه ينبغي ان يكون التفكيك ضمن الاسبقيات الاتية :-

1- ان الطعن بممارسات زوجته ازاء اهله وولاده ظهر بعد رحيل السعدون وليس قبله ، اذ لم يسجل لدى الواقع السياسي العراقي اي اشاعة او معلومة عن حياة تلك السيدة خاصة وان السعدون كان على مسافة واضحة من الوسط الاجتماعي و بعض السياسيين العام و لم يسجل اي حضور لافت لزوجته ، ويعود ذلك الى المنهج الاجتماعي المحافظ الذي درج عليه السعدون في حياته اليومية . كما ان اشاعته وبالتحديد بيت الزوجة ليس مفتوحا اجتماعيا على غرار منهج بعض السياسيين العراقيين ، ومن هنا يمكن تسجيل قلة المتصلين بهذا البيت من خارج افراد هذه العائلة وبخاصة اخرى لم تكن اوضاع عائلة السعدون محط تداول في الحياة العراقية اذ كان عندما كان في اوج عهده السياسي وكان يمكن البناء على هذه الفرية التي طالت زوجته اذ لا

مجال للطعن في شؤون اخرى قبل حادثة الانتحار ، في حين بينما ظلت ذمته السياسية العامة موضع تقدير حتى من المناوئين له .

2- ان خصومه وجدوا انفسهم في حرج كبير في السعدون لان اقدامه على الانتحار وبالرسالة التي تركها وبالقول العام المفاجئ قد اوجدت مساحة زمنية ونفسية واضحة المعالم على المشهد العراقي وبالتالي ان خلاصه الابدي كشف الى حد كبير محنة مستجدة في كيفية تعامل هؤلاء الخصوم مع الحدث والمعالجة ، هذا الحرج كان من الطبيعي ان يمكنهم من التلطف للتحفيف عن كاهلهم السياسي في اطار تدوير زوايا الحدث وتحميله غير ما فيه من مفردات ، وهكذا جاء الطعن محملا برؤية قاصرة ومبتذلة

على حافة انقطاع وخطأ الهمة هم ليسوا قادرين على التكيف معها وان جاءت وفاته لتحقق (الراحة) لهم .

المؤشر الثاني : ان السيرة الاجتماعية النظيفه التي ظلت تميز عبد المحسن السعدون لم تسمح لوضوحها وشفافيتها الطعن فيها ، فلقد كانت على درجة من النظافة الباهرة حقا سواء كان ذلك في التعامل المشرف مع الآخرين ، او في اطار الازالة الصلبة التي كان عليها في عدم الافادة غير المشروعة من الامتيازات السياسية والجاه التاريخي والعائلة الاصلية التي ينتمي اليها .

لقد بقي الى اخر لحظة من حياته نزيها متمرسا رغم فضاء الاعراض الواسعة للتكسب والربح المفتوح وتكوين المرتكزات الاقتصادية ويكفي شرفا انه قطع الطريق



الاخوان عبد المحسن وعبد الكريم السعدون 1905 في اسطنبول

القوة المعيارية التي كانت تلازمه ويدرك انه في صميمها وليس من شيمه التخلص منها .

لقد كان السعدون يكابد بمعركة مفتوحة ، ولنا ان نتصور حجم معاناته شخصيا وحجم الانسداد الذي كان خصومه يعانون منه ان لم يجدوا في مواقف السعدون ما يعينهم على النيل منه ، بذلك خسروا مقدما فرصة مواجهته والانتصار عليه ، خاصة وانه كان قليل الكلام حريصا اشد الحرص على الامتناع من الخوض جزافا في المحامكات السياسية القائمة ، وعلى ادق وصف فان صمت السعدون قتل خصومه مقدما وانهم ازاء ذلك كان من الحتمي ان يفتشوا عن وسائل اخرى للنيل منه .

ان الحقائق التي يمكن استخلاصها من المؤثرات الثلاثة التي تناولتها ابد ان تعين اي محلل في القدرة على تفكيك الطعن الذي استهدف

عبد المحسن السعدون



نجلاء، عبد المحسن السعدون



علي بن عبد المحسن السعدون

الإعلام المعادي وحكومتنا الضعيفة

قبل كل شيء علينا الاعتراف بان العمل الصحفي في العراق ازدهر بشكل ملحوظ بعد ...2003 واصبحت وسائل الإعلام في العراق أمنة مطمئنة من كل مراقبة وملاحقة ومعاقبة بعد توفر المساحة الرائعة من حرية الرأي والتعبير التي حصلت بشكل غير مسبوق . وعلى ضوء ذلك تأسست مئات من الوكالات والفضائيات والإذاعات وتم إصدار الآلاف من الصحف والمجلات .. كما واستأنف العمل من جديد بالمئات من الصحف التي كانت ممنوعة من الصدور ومعطلة ومتوقفة عن العمل في عهد النظام الدكتاتوري .. وكان المأمول من هذه الآلة الإعلامية الهائلة (التي حطبت بفرصتها التاريخية) ان تكون سندا وعموداً للوضع السياسي الجديد وأن تواكب مراحل البناء الديمقراطي بكل شفافية ومهنية وأن تبعد عن شحن الشارع وإثارة الفتن وبث الأراجيف ونقل الأخبار المزيفة واستغلال الحرية الإعلامية لتدمير المشاريع الخارجية المشبوهة أو الحزني (المفرط) إلى النظام البائد .. ولكن للأسف الشديد لم يحصل هذا إلا عند القليل القليل جداً من وسائل الإعلام العراقية الوطنية ومعها بعض الطاقات الصحفية الفردية هنا وهناك . وراحت أكثر الفضائيات توظف إمكاناتها لتدمير العملية السياسية وتخريبها بشكل واضح وصريح وإعادة العراق إلى عهود الدكتاتورية والظلام والقمع من جديد .!.. وخلال هذه المرحلة غير المنضبطة ارتبطت بعض وسائل الإعلام العاملة في العراق بأجندات - خارجية وداخلية - مشبوهة وراحت تأخذ تمويلها من هذه الجهات التي تدعم الإرهاب بشكل صريح وتدعو إلى الفوضى والتفريط والتخريب في كل خطاباتها وتصريحاتها ولقائاتها .!.. كما ويرى على الساحة الإعلامية في العراق البعض من مقدمي البرامج والمراسلين المشبوهين الذين انكشف كل أوراقتهم ومعاتمهم وبرامجهم السياسية الحقيرة التي تستهدف زرع البلبلة في البلد وإشاعة الفوضى وبث الذعر بين المواطنين من خلال أخبار ملفقة ومشبوهة ترسمها أياد خارجية حاقدة على العراق ومستقبله ومن خلال تضخيم بعض التافهين والمرضى والمطافئين والمنبوذين على شاشاتهم وفي لقاءاتهم لتدمير هذا النجم التخريري الأسود .!.. وكلنا رأينا وسعنا وقرأنا كيف أن بعض الفضائيات ووسائل الإعلام كانت تطعن بظهر الحشد الشعبي وتطعن بوطنية الجيش العراقي في أصعب لحظة تاريخية مصيرية مر بها العراق طوال تاريخه ولكنها مرت دون محاسبة أو معاقبة من قبل الحكومة ومن قبل النقابة .!..

وكلنا شاهدنا وسعنا كيف أن بعض وسائل الإعلام تستغل أي حادثة (حريق حقول - مقتل شخص- حادث سير - غرق عبارة - لقاء القبض على مجرم - موت أسماك - تعجير كسب عتا- عملية إرهابية .. الخ) تستغلها بشكل حقير وذيء ومشبوه وتضعف من لهجتها التحريضية ضد النظام والحكومة والدولة وكان هدفها الوحيد هو تدمير البلد وتخويله وخطأ الأرواق فيه وإثارة الرعب والخوف بين أبنائه .!..

كماهناك بعض المرسلين السعوريين الوحيين من اتباع الفضائيات المشبوهة والوكالات المغرضة الذين لهم دور إثارة اللابل والفتن وبث الشبهات ونشر الدعايات المغرضة هنا وهناك...والعجيب أننا نرى هؤلاء يدخلون على المسؤولين الحكوميين من وزراء ومحافظين وقبادات شرطة في مكاتيبهم ويعطون باحترامهم بكل حرية وأمان .وفي المقابل نرى أن الصحفيين والشرفاء والإعلاميين الوطنيين يمتنعون من الدخول على المسؤولين ويعيدون عن مكاتب الحكومة التي أصبحت اليوم (مزرلة حتى بان من هزالها ان يستأمنها كل واثق) .!.. والسؤال هو : من تلك الضغوط

متمى تتم معاقبة هذه الفضائيات وسحب جميع الرخص والباجات الخاصة بمراسليها التي منحها لهم وزارة الداخلية ووزارة الدفاع والثقافة ونقابة الصحفيين . هؤلاء لن ينقلوا سوى السواوي، والفتن ويزيدوا فيها الفبركات والتشويبات والتزييفات التي تتناغم مع توجهات وسياسات القنوات المشبوهة والمغرضة التي وظيفتهم لهذه الغاية...الى متى تبقى هذه الحكومة ضعيفة وتلعب بدماء شعبيها وتجاهل هؤلاء الغرضيين النخبويين ؟!

والى متى تبقى فضائيات الصحفيين العراقيين وهي تتفرج على هؤلاء ، ولم تطبق عليهم مواد الإنذار والطرود وسحب الهوية من قانسون الصحافة العراقية .؟!



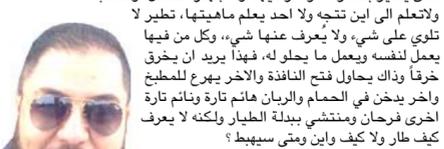
عبد الهادي الباجبي

كربلاء

إستثمار أم بيع ؟

سمعت من احد اصدقائي ان الدولة قد باعت باحة أحد المدارس في منطقتهم لغرض اقامة مول تجاري، ولما استفسرت عن الموضوع تبين ان هناك مدرسة وجمعية تعاونية مجاورة لها تعود لوزارة المالية قد بيعت باحة المدرسة لستثمر لاقامة مول تجاري، وتكررت ندوة كتبت حضرتها في إحدى الزيارات خلال زيارتي للعراق العام الماضي تتمحور حول الاستثمار الأمثل لأموال الزوارات والشركات والهيئات الحكومية، وكان المتكلم أبرزهم فيها ومدير الندوة دكتور كـ ومع له فنيق من الدماء العامين في وزارة المالية، شرف هذا الدكتور وعرب عن الاستثمار وعن العجز في الموازات والرواتب التي تاكل الموازنة كل عام وعن رؤيته لحل تلك الأزمة من خلال خبرته المتراكمة ودراسة خارج العراق ولقائه بعدد من المختصين في الشأن الاقتصادي على مستوى العالم، وكيف تربطه علاقة عائلية بوزير اقتصاد في إحدى دول أمريكا اللاتينية وآخر في دولة اوربية وآخر من افريقيا وآسيا والخب ، وطرح رؤيته تلك وضرب أمثلة ثبتت صحة فكرته ونجاعته ونجاحها اذا ماطبقت هنا . كانت فكرته تتمحور حول خصخصة الشركات واستثمارها وبيع عقارات واليات القطاع العام للناس والخب ، والأمثلة التي اتي بها كانت عن دول مختلفة واقتصادها منها ويتحكم به تجار ورجال أعمال . المشكلة ان أغلب الحاضرين كانوا منبهرين بالاستعراض الذي قدمه ولم يكلف احدهم نفسه عنا، البحث عن أسماء المختصين او عن اقتصاديات الدول التي ذكرهم . ذكر هذا الدكتور التحرير حالات عن تحويل دوائر إحدى الزوارات الى نظام الشركات وتحدث عن مزايا التحول من مديرية الى شركة " وهذا صحيح لكن الوضع الحالي لايسمح بالتحول لان أغلب دوائر الدولة تعمل وفق نظام التمويل المركزي ولايمكن تحويلها لنظام التمويل الذاتي لعدم قدرتها على الانتاج ولان كمارها قد تضاعف عدة مرات كما كان عليه قبل احتلال العراق ولايوجد اقتصاد حقيقي او سوق استهلاكي للمنتج المحلي او خطة للتصدير حتى تتمكن الدوائر من تمويل نفسها " وذكر حالات عديدة لتعظيم موارد الشركات وكانت اولي الحالات بيع اراضي عمادة للاندرة وذكر كيف ان وجد ان تلك الدائرة لديها مخازن غير مستخدمة في إحدى المحافظات وفي افضل منطقة فيها تصل قيمتها لمليار دولار تقريباً، واقترح عليهم بيعها وتسديد دين المالية واستغلال المتبقي "فهل الحل ان تباع الزوارات ممتلكاتها حتى توفر رواتب لمختسبيها وهل هذا هو حل " مع انه حل لمشكلة لكنه حل وفتي وليس جذرياً وحل خاطئ. واقترح خلال الندوة على تلك الزوارات حصر ألياتها ومكائنها وارضائها لغرض تقييمها وبيعها لتسديد ديون المالية وخصخصة الشركات وعرضها للاستثمار ، وعندما سأل الحاضرون عن مصير الموظفين والعاملين تهرب من الاجابة ولف ودار وذهب الى موضوع اخر ولما حاصره الحضور وكرورو نفس السؤال اجابهم "هذا هو شغلي اني عليه شغلة الخصخصة والاستثمار وس" ورجع ليضرب أمثلة بالدول التي ذكرها في بداية استعراضه كيف استطاعت ان تنتشل نفسها وتنهض باقتصادها من خلال تلك الاجراءات والافكار، ولو استعرضتم تلك الدول لوجدتم انها دول يعيش على بيع المخدرات ويعمها كل انواع الفساد ويتحكم بها رجال الاعمال وهم من يرسم سياسة الدولة ويقودون الدفة نحو مصالحهم فقط بحجة الخصخصة والاستثمار وهي بوابتهم التي دخلوا منها . كانت هذه سياسة الوزارة السابقة وتوجه العبادي وحكومته هو توفير المال وبيع مايمكن بيعه واستثمار وخصخصة اي قطاع او شركة او مجال، وعلى عبدالهدي وحكومته ان يعيد النظر في ملف الخصخصة والاستثمار وبيع اموال وعقارات الدولة قبل ان يفضي السيف ويذهب العذل، فلا يمكن ان تحول حديقة مدرسة وان كانت خراب الى مول تجاري ولا يمكن ان يمتلئ العراق بالطعام ومجلات الازياء والموت ولا يمكن بيع اي شيء، يمكن بيعه بحجة الاستثمار الامثل لمراد الدولة، لان هذا يعني رهن ارادة الشعب والحكومة بقرار المستثمر وتخريب السوق وقتله لجعله سوقاً استهلاكياً ريعياً غير منتج او مُصنع لاي شيء. نحن الان

كمن يطير بطائرة لا رادار فيها ولا جهاز اتصال او تعقب ولاتعلم الى اين تتجه ولا احد يعلم ماهيتها، تطير لا تروي على شيء، ولا يعرف عنها شيء، وكل من فيها يعمل لنفسه ويعمل ما يحلو له، فهذا يريد ان يخرق خرقاً وذاك يحاول فتح النافذة والآخر يهرع للمطبخ وآخر يذبح في الحمام والريان ماتم تارة وثامت تارة اخرى فرحان ويمتشي ببذلة الطيار ولكنه لا يعرف كيف طار ولا كيف واين ومتى سيهبط ؟



لؤي الشاقبي

اسطنبول